



بعد تحرير حلب: هل يكون 2017 عام النصر على

التركية، فمن المعروف أن قدرة المسلحين في السابق على مواصلة القتال وشنّ الهجمات المتتالية واستعادتهم السيطرة على بعض المناطق التي

سادساً، عدم قدرة المسلحين على تعويض خسائرهم إن لناحية السلاح والذخيرة أو لناحية المقاتلين بسبب إقبال الحدود الأردنية واللبنانية ومعظم الحدود

وهذه العوامل تتجسد بالآتي:
أولاً، انهيار معنويات الإرهابيين. لقد أدت هزيمة الجماعات الإرهابية المسلحة في حلب إلى انهيار كبير في معنويات الجماعات الإرهابية المسلحة وزيادة الخلافات والانقسامات في ما بينها، وهو ما ظهر من خلال احتدام الصراع بين «جبهة النصرة» و«أحرار الشام» على خلفية الموقف من اتفاق خروج المسلحين المحاصرين من بعض أحياء حلب الشرقية، مقابل إخراج الجرحى والمرضى والمسنين من بلدي كفريا والفوعة المحاصرتين.

ثانياً، تراجع عزيمة المسلحين وضعف قدرتهم على مواصلة القتال انطلاقاً من أن أملهم في تحقيق المكاسب الميدانية قد تلاشى وأنه لن يكون بمقدورهم الصمود أمام هجمات الجيش السوري وحلفائه، ولهذا فقد فقدوا الأمل في تحقيق أهدافهم التي سعوا إليها منذ بداية حربهم، لا سيما بعد الاختلال الكبير في موازين القوى في غير مصلحتهم، وتراجع قدرة الدول الداعمة لهم على مواصلة دعمها، فيما التداخبات السلبية لفشل الحرب الإرهابية في تحقيق أهدافها بدأت تظهر نتائجها في قلب هذه الدول من خلال التفجيرات الإرهابية التي حدثت في العديد من المدن، الغربية والتركية والمرشحة إلى التصاعد مع عودة العناصر الإرهابية الهاربة من ميدان القتال، في سوريا، إلى هذه الدول.

ثالثاً، الارتعاج الكبير في معنويات الجيش العربي السوري والقوى الحليفة له في مقابل انهيار معنويات الإرهابيين، مما سيكون له أثره الهام على مسار القتال في الميدان لتحرير ما تبقى من مناطق تحت سيطرة الإرهابيين.

رابعاً، إن المناطق المتبقية تحت سيطرة المسلحين هي أقل مساحة وأقل وعورة وصعوبة من المناطق التي حررها الجيش السوري في المرحلة السابقة في أعقاب الحضور العسكري الروسي النوعي، في نهاية أيلول من عام 2015.

خامساً، إن ما تبقى من مسلحين بات أقل عدداً وخبرة وقدرة على مواجهة الجيش السوري وحلفائه، ذلك أن المسجلين قد خسروا في معاركهم السابقة، لا سيما الأخيرة في حلب ومحيطها، نخبة قياداتهم ومقاتليهم، وما تبقى منهم أقل استعداداً وقدرة على القتال.

حسنُ حردان*

مثل تحرير الأحياء الشرقية من مدينة حلب السورية منعطفاً استراتيجياً في مسار الحرب التي تخوضها سوريا وحلفاؤها ضد القوى الإرهابية العالمية والتكفيرية، وفي الوقت نفسه، أحدث صدمة للدول الراعية والداعمة لهذه القوى التي تأمرت على سوريا لإسقاط نظامها الوطني المقاوم، وكسر ظهر محور المقاومة، التي تشكل سوريا عموده الأساسي.

إن تحرير الأحياء الشرقية من حلب وإعادة توحيد المدينة في كنف الدولة الوطنية السورية، أسقط رهانات تركيا والدول الغربية والعربية الرجعية على إطالة أمد حرب الاستنزاف ضد الدولة السورية وقوى المقاومة، كما أحبط مخططات هذه الدول لتقسيم سوريا، واستدراج روسيا إلى حرب استنزاف على الطريقة الأفغانية التي تختلف ظروفها اختلافاً جذرياً عما يجري في سوريا.

على أن هذا النصر الثمين بتحرير أحياء حلب الشرقية بسرعة قياسية طرح الأسئلة بشأن مستقبل الحرب ضد قوى الإرهاب، فيما تبقى من مناطق تخضع لسيطرتها، وعما إذا كان بمقدور هذه القوى الاستمرار في مواصلة حرب الاستنزاف ضد الدولة السورية، بدعم من الدول الغربية الساعية إلى محاولة إبراز سورية بمقاومتها بورقة مساعدتها في إعادة إعمار ما دمرته القوى الإرهابية، مقابل حصول الجماعات الموالية للغرب على حصة وازنة في الحكم، أي دفع الدولة السورية إلى التسليم بتقاسم السلطة مع هذه القوى كشرط مسبق لقيام الغرب بتمويل إعادة البناء.

إن من يقرأ المشهد السوري ميدانياً وسياسياً يلحظ بشكل واضح أن إدامة حرب الاستنزاف لم تعد ممكنة وأن قدرة الدول الغربية على إبراز سوريا بتنازلات سياسية باتت ضعيفة جداً، إذا لم تكن معدومة بعد هزيمة المسلحين في حلب.

فعلى الصعيد الميداني، تظهر المعطيات والوقائع أن هناك العديد من العوامل المهمة التي ترشح تسريع عملية تطهير ما تبقى من مناطق سورية من سيطرة الإرهابيين، وبالتالي إعلان الانتصار الكامل لسوريا وحلفائها على جيوش الإرهابيين والدول المساندة والداعمة لهم في عام 2017.

غسان ملحم*

من الواضح أن الصورة الراهنة للواقع الدولي، أو بالأحرى المشهد السياسي الدولي، تشير إلى تفاعل وتداخل مختلف أنحاء الخريطة العالمية المركبة في الوقت الحاضر، وذلك على نحو كبير ولا مثيل له من قبل. وهذا ليس بالأمر الجديد، ولكنه يدل على حالة الترابط أو الاعتماد المتبادل، الضوي والخطير، ولا سيما بين المشهد السياسي الغربي من جهة، والمشهد السياسي العربي والمشرقي، وكذلك المشهد الميداني والأمني العربي والإسلامي، في إشارة إلى ما يحصل في العديد من البلدان العربية والإسلامية، من جهة أخرى. فما يجري من أحداث أمنية وسياسية في هذا البلد أو ذلك من العالمين العربي والإسلامي لم ولن تقتصر مفاعيله وتداعياته على المنطقة أو الإقليم فحسب، بل إنها تتعداه إلى ما وراء الحدود، فتصيب العالم الغربي، بفضاءيه الأوروبي والأميركي، بل المجال الدولي للعالم بأسره، وهي لازمة ملحوظة ولمموسة، تسود وتطبع الزمن السياسي الحالي من «صراع الحضارات».

من أبرز التحولات أو التطورات الأخيرة في المرحلة المعاصرة، التي تعكس الإرهاسات الأولى أو الأساسية للحظة السياسية والتاريخية الراهنة، الاتجاه أو التحول إلى اليمين، ومنه اليمين المتطرف، في أرجاء وأحاء الغرب كافة، في أوروبا كما في أميركا. هذا المعطى المستجد في

أكثر من مكان، وفي أكثر من ميدان أو ساحة سياسية، إنما يدل على تعثر أو حتى فشل تجربة الأوروبيين والأميركيين السياسية في التنمية المستدامة والديموقراطية، طوال السنوات المنصرمة من حقبة ما بعد الحداثة السياسية وزمن العولمة النيولبرالية، وفي مرحلة ما أمسى يعرف بثورات الربيع العربي وبعض العصور الصاعدة الإسلامية، أو لنقل صراحة الردة أو الرجعية الإسلامية. فصعود اليمين، وليس اليمين التقليدي فحسب، بل اليمين المتطرف أو الراديكالي أيضاً، وكذلك فوزه وانتصاره حتى في العملية الانتخابية، كما في الولايات المتحدة الأميركية أو ربما فرنسا وأوروبا، كخيار سياسي يعبر عن نفسه ويلقى تأييد الناس أو استحسانهم، المواطنين والناخبين الأميركيين والأوروبيين، يفرض نفسه ويلقى بثقله على السياسة الدولية المعاصرة. هذه العودة الوازنة أو الحاسمة لليمين، أو بالأحرى اليمينين التقليدي وخاصة المتطرف، إلى حلبة الصراع أو التنافس السياسي في الأنظمة الديموقراطية للدول الغربية، ورجحانه في ميزان العملية السياسية واللعبة الداخلية والاستراتيجية الدولية قد يعكسان تبديلاً في المزاج السياسي للرأي العام الغربي، الأوروبي والأميركي، وقد يعبران عن موقف سياسي للمكلفين والناشطين أو الفاعلين السياسيين والمقترعين العاديين في أوروبا وأميركا؛

ولكنهما يكشفان كذلك صعود التيارات الشعبوية القومية، والتي بدأت تضرب أو تكسر الفكرة الكونية لمصلحة النزعة القومية، وربما العصبية الفئوية، الدينية أو العرقية، بذريعة وربما بحجة الدفاع عن المصلحة القومية أو الوطنية العليا.

هذا التحول نحو اليمين، كخيار سياسي في العديد من أصقاع الغرب وبلدانه للمرحلة الحالية من تاريخه السياسي الحديث والمعاصر، قد يكون، في مكان ما، إضافة إلى كونه ربما نتيجة أو حصيلة الفشل أو التعثر في العملية أو الحياة السياسية وفي الخيارات الاستراتيجية، وليس التكتيكية، على خلفية ظهور وانتشار بل تفشي الأصولية أو الراديكالية الإسلامية في الفكر السياسي، كما في الممارسة، وكذلك في التشكيل أو التنظيم السياسي. وإن كانت الأصولية تختلف عن الراديكالية، إن من زاوية اللغة، أو حتى على صعيد الفكر السياسي، إلا أنهما تتفقان أو تلتقيان في توصيف نفس الحالة العامة، السياسية والثقافية والاجتماعية، التي نرصدها ونقصدها. لقد اجتاحت هذه التيارات السياسية والفكرية الأصولية والراديكالية، وكذلك المنظمات أو المجموعات المنظمة، السياسية والأمنية والعسكرية التي تجسدها، العديد من الأقطار العربية والإسلامية، وكذلك البلدان الغربية. بل هي تسربت إلى داخل مختلف المجتمعات

الحديثة والدول الأجنبية، وقد شوهدت وضربت الصورة الحقيقية لما يُصطلح على تسميته بنظرية الإسلام السياسي، ونظرتة إلى الدولة والسياسة، ورؤيته في مسألة الحكم والسلطة، كما أجهزت على مشروعه الحديث والمعاصر وفكرة أو مقولة الحداثة على الطريقة الإسلامية. لقد أصبحت الأفكار أو الطروحات الأصولية والراديكالية الإسلامية مادة دسمة للخوض والتحليل السياسيين، وذلك في الجامعات ومراكز الأبحاث ومعاهد الدراسات، ولدى دوائر القرار وفي الصالونات السياسية، كما بين النخب الفكرية والثقافة، حيث إنها تمخضت أو انبثقت من مدرسة أيديولوجية أو فكرية، لها جذورها وامتداداتها التاريخية ومشاربها وأصولها ومصادرها ومبانيها الفكرية والسياسية والمادية، ولكنها تجسد أو تظهر لاتجاه سياسي وتاريخي وفكري معين، وهو تكفيري وتخريبي وتدميري وإرهابي وإجرامي، إلا أنها تطرح الأسئلة من جديد حول حقيقة انقراض زمن الصراع الفكري والأيدولوجي وحتمية الدخول في طور أو حقبة الصراع المكشوف والمعلن على المصالح أو المكاسب، وتعيد إحياء أو إذكاء النقاش حول هذه الإشكالية والخوض في هذه المسألة.

كانت لظاهرة تصاعد بل تفاقم الأصولية الإسلامية، مترتبات أو تبعات بالغة الأهمية والخطورة على المدى القريب، كما



ملاحظات على هامش اللحظة الدولية الراهنة